



M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR15172

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في هذه الأحكام الشرعية من الوجوه  
والأدلة ما لا يحصى ولا يكتمه ولا يهين ولا يذل  
الشرع وهو صوابه فعل التكليف من حيث  
الأحكام الشرعية به الأصول ثم يعرف به القيمة  
استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها وهو ضرورة  
الأدلة الشرعية فمن حيث دلالتها على الأحكام  
الأدلة الشرعية من حيث دلالتها على الأحكام

RECEIVED

1960

والقياس وله مبادئ منها لغوية ومنها قلامية أما اللسان  
اللغوية فنوعها اللفظ من حيث دلالة على المعنى بالوضع  
وفيه ما بحث تحت الدلالة وتحت اللفظ من حيث  
الوضع وتحت من حيث الاستعمال وتحت من حيث  
أنواع الدلالة وتحت من حيث مراتب الدلالة ظهوراً  
 وخفاء تحت الدلالة الدلالة طبيعية وعقلية  
ضعيفة وأوضاع مطابقة وضعية والترسدية  
وفيل رابعها لفظية وكل من ذلك لفظية وغير  
لفظية والمقصود ههنا اللفظية الوضعية تحت  
اللفظ باعتبار وضعه الوضع نوعي وشخصي  
الشخصي قد يكون بحيث يجعل المفهوم الذي عنونا  
لافرادة ويوضع اللفظ بأمر كل واحد واحد منها  
ويعين عنده بان الوضع عام والوضع كذا خاص اللفظ  
بالنظر إلى تعدد الوضع مشتركاً ومنفرداً والمتقوّل



عربي وشيخي واصطلاحه وبالنظر إلى الوضع الواحد  
 وما في حكمه كالصائغ اسماء الاستثنائية والموصولات  
 والغيرية بلام العهد والمضاف إلى أحدهما ومتواط و  
 مشكك وعام وخاص ومطلق ومقتد العام ما  
 عام بالصفة كما ومن والذ وانها واما عام بالاداة  
 كما تعرف بلام الاستغراق والمؤكد بكل واجمع واخو  
 واما عام بالتركيب كالنكرة الواقعة في حيز النفي ثم العام  
 كما مفعول وغيره والمقصود ما مفعول مستقل  
 كالحال المستقل والعقل وقرائن الحال التي هي مستقلة  
 او منتهية بغيره كالاستثناء والشرط والوصف والبدل  
 العام قطع كالحاضر عند الحنفية خلاف الشافعية المطلق  
 يجوز على اطلاقه الا عند اتحاد السبب والحكم عند مخارفا  
 بحذف اللفظ من حيث الاستغراق اللفظ من حيث الاستعمال  
 حقيقة ومجاز وصريح وكناية الحاز اما عقل والوعي والظن

مفرد ومركب وهو التمثيل والمفرد استعارة و  
 منه الحقيقة القاصرة ومجاز مرسل لا بد في المجاز  
 المنقول من علاقة لكنها في الأول علتها صحة  
 إطلاق وفي الثاني مرجحة للفظ من بين  
 أمثاله وإنما العلة فيها النقل فهي معتبرة في الأول  
 في الاستعمال وفي الثاني في النقل للفظ لا يحمل  
 على المعنى المجازي الإيقينية وهي لفظية وعقلية  
 كما متناع الحقيقة عقلا أو عادة عموما أو خصوصا بالنظر  
 في المتكلم وحالته المجازي للتعارف <sup>ع</sup> والى من الحقيقة المجهولة  
 بالافتقار ومن الحقيقة المستعملة عندها من أيا صحتها  
 المجازا مكان الحقيقة عندها <sup>أ</sup> تحت اللفظ من حيث أنواع  
 الدلالة اللفظ بدل على المعنى إشارة ودلالة  
 واقتضاء أو قيل مخالفة وهو مدهن  
 الشافعية والترجيح عند التعارض على

على ترتيب الذكر ومفهوم القلب باطل خلافًا +  
لبعض الأصولين كالإشعر ومفهوم الشطر والظن  
والحال والوصف صحيح عند الشافعية إذا ثبت  
أن ليس لتلك الأشياء المذكورة فائدة غير <sup>حتمية</sup>  
عند اللفظ من حيث مراتب الدلالة ظاهرة نص ومحكم  
ومفسر ومن حيث خفاياها خفي ومحمل ومشكل و  
منتشابه حكم الخفي والمحمل التامس فيما يزيل خفاءه  
وأجماله وحكم المشكل الاستفسار من المتكلم وحكم  
المنتشابه التوقف عند الحفية خلافًا للشافعية المباد  
الحاصية كحكم الله كآله الخلق والامور وليس  
شيء من المخلوقات كالعقل وغيره أن يثبت شيئاً من  
الاحكام كلما أمر به الله تبارك وتعالى إيجاباً أو نكاحاً  
فهو حسن سواء كان حسناً لذاته أو بمعنى في نفسه ولو  
ولمجاورة وكما انتهى عنه فهو غير كذلك فلا بد من

متصفة بالحسن والقبح في نفس الامر قبل الامر  
والنهي بل الشارع الحكيم فالامر ونهي رعاية لهاتين العقول  
قد يدرك الحسن والقبح المذكورين ولذا يسميان  
عقليين لكن ليس هنا شئ من الاحكام قبل ورود  
الشرع فالحسن والقبح المذكوران معتبران في حكمة الله  
لا في حقنا فالاحكام في حقنا مسندة الى الشرع لا  
غير التكليف بالمحال عقلا او عادة مطلقا او بالقياس  
الى المكلف غير جائز بالنظر الى حكمة الشارع ولطفه  
بعبادة ووعده وتكليف العباد بالافعال تكليف  
بصرفهم القديرة المتوهمة بالعودة فيهم اليها لا  
بخلقها حتى يلزم التكليف بالمحال فالتكليف بالجهد  
معناه التكليف بالسيعة في ازالة شوك الكفار لا بسلب  
حياتهم والقاء الرعب في قلوبهم واجهاد الحضرة عليهم  
وامثالها من الامور التي لا يقدر عليها الا الله جل جلاله

الأصل في الأشياء الإفادة حتى يدل الدليل  
 الشرعي على أحد الجانبين صحت الكتاب أو بطلان  
 بجميع أجزائه على قراءة السبعة متواتر القرات  
 الغير المتواترة في حكم الأحاديث فيثبت الأحكام  
 بها وكذا تفسير الجمل وتخصيص العام وتقيد المطلق  
 ولا يجوز التلاوة بها نسخ الكتاب بالسنة ولا  
 جماعه لا بالقياس وكذا نسخ السنة بالكتاب والسنة  
 والجماع والجماع لا يكون منسوخا بالنسخة  
 فلا يصار إليه إلا بالرواية أو بان لا يمكن قطع  
 المعارض بخبرة القول بالنسخ لا يجوز لا بمثل  
 المنسوخ رواية ودلالة إذا تعارض الدليلان  
 فإن يمكن التطبيق بينهما بالتخصيص والقياس والحمل على الجان وغير  
 ذلك فيها وإلا فإن كانا اجتمعا أو رواية أو دلالة فهو للعول  
 والآخر قبل التشابها وممن يوقفون على العلم بخبروا



كان متساوين فيها فان علم التاخير فالتاخير ناسخ والا فها  
 من قيل للنشأتها ايضا الى غيرهما لا تقاير <sup>الكتاب</sup> السنة للغير المشهورة  
 وكذا ولا تقاير بينه وبين القياس لا يجوز صرف الكتاب  
 عن ظاهره مجرد القياس وان كان صحيحا لا تخصيصا و  
 لا نقدا ولا حملا على الميزان الغير المتعارف القياسين  
 احد الخلفين على الاخر اذا العارضا تحت السنة السنة  
 متواترة وغير متواترة والمتواترة اما متواترة بالتعامل  
 كالكثر اصول العبادات والمعاملات والا حلق او نحو  
 هما الرواية اما بالمعنى فقط وهي كثرة او باللفظ ايضا  
 وهي قليل جدا وغير المتواتر اما مشهورة او خفية  
 والثاني اما صحيح او حسن او ضعيف او موضوع له  
 يثبت وضعه بخصوصه اما ما ثبت وضعه  
 مخصوصه فليس من السنة السنة المتواترة باعتبارها الثلاث  
 كما بالمشهور من غير المتواتر مثل الكتاب في اثبات

١٠  
الاحكام وثبوت التعارض والصحيح دونه في اثبات  
الاحكام لان في التعارض والحسن والحسن <sup>الشرعي</sup> <sup>لضعفه</sup> دونه وان  
دونه والموضوع كما ثبت شيئا من الاحكام نعم قد  
يؤخذ في فضائل ما ثبت فضله بغيره تأييدا وتفضيلا  
اما عند التعارض فان امكن تطبيقه بصورة عن ظاهر  
فيها والا فلا يلتفت اليه للضعف ثبت الاحكام اذ لم  
يوجد ما هو اعلى منه ولم يعارضه قياسا حليا لا كثبت  
الاحكام به ظني فيعمل بها ولا يقطع بثبوتها ولا يجتاز به  
مجتهد خالفه ولا يبي عليه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
احكاما ولا يجز روايته ولا ينكره على اولى الامم الضعيف  
يفضلها على منه فان عارضه فهو ما اول الخبر الضعيف اذا  
تعارض القياس فانهان حليان كان عليه الوصف وجود  
في تفسير ظاهر الاحتجاج الي كثير تأصيل القياس مقدم  
والخبر ما اول والا فالخبر يقدم الحديث الحسن كالصحيح

في الثبات كالحكام فان عارضه فان امكن التطبيق  
تخصيصا وتقييدا او حملا على المجاز والسخر فيها ولا يترك  
ويعمل على الصحيح الحديث الحسن اذا عارض القياس حليا  
فان او خفا فهو المقدم الحق الصحيح من الاحاد اذا  
عارض المشهور فان امكن التطبيق بينهما بغير السخر  
فيها ولا فيلزم ما يمكن التاويل والا فيفهم ويعمل  
بالمشهور ولا يعارضه القياس اصلا صابحت الاجماع  
الاجماعية هي الاحكام الاجماع اما بسبب طوعه اتفاق  
المجمعين على امر واحد مركب هو اتفاقهم على قولين  
او اكثر بشرط اشتراك الامم الواحد فيها الاجماع اميا <sup>حققة</sup>  
وهو اتفاق المجيعين قول او ما في حكم السكوت الذي يدل  
على التقرير واما حكمي وهو بخلاف الاجماع اما قوي <sup>هو</sup>  
اتفاق جميع الماضين والحاضرين من المسلمين او متوسط  
وهو اتفاق اهل الحق كذلك ولا يتصور الاتفاق

الصحاية او ضعيف وهو الاتفاق بعد الصحاية الا  
 جماع الحقيقة البسيط قوي كان او متوسطا قطع وهو  
 مثل الخبر المشهور اثباتا وتعارضاً وما عد ذلك ظني  
 بالتشكيك على خلاف مراتب اختلاف الظنون قوتاً  
 وضعفاً واعلاها بسيط الحقيقة الضعيف وهو مثل خبر  
 الاحاد من الصحيح والحسن اثباتاً وتعارضاً والخبر الضعيف  
 والقياس جلياً كان او خفياً لا يعارضه البسيط الحكيم و  
 المركب الحقيقة فيما دون الصحيح والخبر فوق الضعيف والقياس  
 ثم المركب الحكيم وهو دون القياس الحكيم وفوق الخبر<sup>الضعيف</sup>  
 والقياس الحكيم ومن لا يخفى على اجماع اتفاق الشيعيين واهل  
 الحرمين واكثر الفقهاء كفقهاء المذاهب الاربعه فذلك  
 ولا يمل طنية دون اجماع وفوق القياس الخفي ومثل الخبر  
 الضعيف فعملها عند فقدان ما هو اقوى منها مباحث  
 القياس القياس مثبت للأحكام كلها ظناً القياس له<sup>ان</sup>

المقيس عليه وهو الأصل والمقيس هو الفرع والوصف الذي  
 هو مناط الحكم وهو العلة القياس شرطه ان يكون  
 الاصل فيه من قبيل الموضوعات او الاجاميات القياس  
 شرطه ان يكون حكم الاصل فيه مستفاد من كلام  
 مسنقل فالحكم الثابت بالاستصحاب او بعدم الدليل  
 او بتخصيص العقل او بقصر العام بالاستثناء ونحوه لا  
 يليق ان يكون اصلا القياس شرطه ان لا يكون الاصل  
 فيه من ابواب الحدود والكفارات العلة يشتركونها  
 عند نظر في اعتبارها <sup>تختلف</sup> النسخ ثم الاجماع ثم الدوران  
 والسبر والتقسيم العلة الموضوعات والاجزاء اقسام  
 اعتبارها ما اعتبرت بخصوصها في خصوص الحكم ودونه  
 ما اعتبرت في نوعه فالقياس في الوجهين جلي  
 ما اعتبرت في جنس او نوعه فيه بخصوصه ودونه  
 ما اعتبرت نوعها في نوعه ودونه ما اعتبرت نوعه في جنس





موصول بفعل أو موصوف كذا أو مقيد بالحال كذا  
 أو مبني ودونه وقوة العلم في موقع الجواب تحقيقاً  
 أو تقدير القياس مجرد رعاية للمصالح والمفاسد فساداً  
 الحكيم يكون الوصف علة تظلم إلى مجرد اشتغال على المصالح  
 والمفاسد باطل وإنما هو شأن الغريز الحكيم الذي يفعل  
 ما يشاء ويحكم ما يريد <sup>الفرع</sup> لابد أن يكون مسكوتاً عنه  
 في الكتاب والسنن والاجماع فإن كان مذكورياً في  
 واحد منها فالقياس لغو <sup>مستند</sup> وافقه ساقطان خالفه  
 الفرع <sup>مستند</sup> إذا اشتمل على ما يعم عائلة الأصل فالقياس باطل  
 وبشيء قياساً مع الفارق القياس لا يعارض الكتاب ولا  
 السنن ولا الخبر الضعيف ولا الاجماع ولا المركب الحكيم  
 القياسان الصحيحان إذا تعارضا فالترجيح على ترتيب الذكر  
 فإن نشأوا فالمويد بقياس آخر ولو ضعيفاً <sup>مستند</sup> فإن  
 نشأوا ولم يكن واحد منها كذلك فالتجيز بالمصالح والمفاسد

فان لم يكن في كثرة النظائر او يكون العلة ذاتيا وعرضيا فان  
 تناوبا فاسقاط الترجيح بكثرة للواقفين من القاسين ضعيف  
 جد لا يعتد عليه في الاحتجاج ويعمل به دينا نه واحتياطا  
 الترجيح بكثرة المقلدين باطل خاتمه تظلم النفس على افا  
 عليها من حيث تعلّق الاحكام الشرعية بها ويسمى المحاسبة  
 اصل عظيم من اصول الدين وهو المراد بقوله صلى الله  
 عليه وسلم احفظ الله يحفظك والسعي في ادراك  
 الاحكام المتعلقة بافا عليها من ادلتها وهو الاحتجاج  
 والاعتقاد في ذلك على قول الثقات وهو التقليد  
 رخصة الاحتجاج من اطل على اطمينان النفس بما فهمت  
 من الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية ومرجعه الفرض  
 بمبدأ الرضا او بسخط المتعلقين بافا عليها النازلين  
 من بارئها وهذا التفطن يحصل بالتأمل في اشارات  
 المنصوص ومواقع افا عيب واعتبار النظائر وتحدس

سنة الله في تقديب النفوس من رعاية المصالح و  
طلبها في المطان وامثالها فمن حصل له هذا لطيفتان للبحث  
الاجتهاد قد يكون اضطراراً يقع الانسان في مواقع العلم فيقتصر  
التفكير فيه الاطمينان في قلبه وقد يكون اختيارياً بالانحصار في موقع  
العلم الاجتهاد قد يتجربى بان يحصل له الاطمينان في بعض المواقع  
بعض فهو متجه في الاول فقد في الثاني ليس له التقلد احد  
فيما حصل له الاجتهاد اختيارياً كان او اضطرارياً كيف وهذا من شأن  
الحصول له شيئاً خالفه في ضلالة الفعل فلا يكون الفلانة  
يبين على قوام الحجة في السمع فيحصل له طينان لسبقه  
التقليد ايضا غير التقليد لسبق الذكر انزاله لاجل انحصار  
الاطمينان في ثقة وجد وهو لا يخرج التقليد بل عاين الترتيب  
يكفي الغلبة على اتباع ثقة من القاطن اذا طرأ الوتور ومخبر  
شخص واحد فينبغي التعريف في الحق او في تقليد الميت الا ان كان  
في وثوق الايمان ونيسر الرجوع اليه في التقليد تمام ما يشكركم

مفرد	مفرد	مفرد	مفرد	مفرد	مفرد	مفرد	مفرد
٣	١١	بحث	بحث	صحيح	صحيح	١	عاطف
١١	١١	الهم	الهم	المفهوم	المفهوم	١٠	عاطف
٣	٣	معلق	معلق	مطلق	مطلق	١٢	عاطف
٣	٣	الموعود	الموعود	الموعود	الموعود		
٥	٥	تقيد	تقيد	تقيد	تقيد		
١١	١١	تعارض	تعارض	تعارض	تعارض		
٨	٨	متوالي	متوالي	متوالي	متوالي		
٥	٥	اروائية	اروائية	اروائية	اروائية		
٣	٣	والحسن	والحسن	والحسن	والحسن		
١١	١١	الضيق	الضيق	الضيق	الضيق		
٩	٩	ولا يبي	ولا يبي	ولا يبي	ولا يبي		
١٣	١٣	التفسير	التفسير	التفسير	التفسير		
١٢	١٢	لقد	لقد	لقد	لقد		
١٣	١٣	لوع	لوع	لوع	لوع		
١٣	١٣	نوعه	نوعه	نوعه	نوعه		
١٥	١٥	مشتق	مشتق	مشتق	مشتق		
١٤	١٤	اصوله	اصوله	اصوله	اصوله		
٨	٨	افاعليها	افاعليها	افاعليها	افاعليها		
١٢	١٢	بافاعليها	بافاعليها	بافاعليها	بافاعليها		
٨	٨	يثنان	يثنان	يثنان	يثنان		



~~8~~  
P92341

10. 11. 1941

12/

10164

المسألة الأولى

49651

79254

Date \_\_\_\_\_

No.

2/10

Date \_\_\_\_\_

No.

10167

